

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 2 إبريل 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 5991)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

تقدير شهداء الوطن

الإمارات اليوم

03

الوسطية والتسامح لحدس التطرف والإرهاب

تقارير وتحليلات

04

تهديد غربي لإيران بسبب تجربة الصواريخ الباليستية

05

ماذا وراء استهداف «القاعدة» لشركات النفط والغاز الأجنبية في الجزائر؟

06

حملة بوتين في سوريا زادت مبيعات الأسلحة الروسية

شؤون اقتصادية

07

الإمارات تتصدّر المنطقة في مؤشر «التنافسية الصناعية»

متابعات إعلامية

08

البيان الختامي للندوة المغلقة: «تحالف عاصفة الفكر 2.. التحالف الإسلامي ضد الإرهاب: آفاق ومستقبل»



تقدير شهداء الوطن

تؤكد القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مبادراتها المتعددة وجهودها المستمرة لرعاية أسر شهداء القوات المسلحة، أنها تحمل كل وفاء وتقدير لهؤلاء الأبطال الذين سَطَّروا بدمائهم الزكية صفحات مضيئة في تاريخ الوطن وذاكرته، ستظل مصدر إلهام للأجيال المقبلة. أحدثت هذه المبادرات جاءت من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، الذي أمر مؤخراً بإعفاء أسر وذوي شهداء الوطن الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم الطاهرة تلبية لنداء الواجب ودفاعاً عن الحق والشرعية، من سداد القروض الإسكانية التي سبق أن حصل عليها الأبطال قبل استشهادهم من مؤسسة محمد بن راشد للإسكان، على أن يتضمن الإعفاء أشكال القروض كافة، بما في ذلك الشراء، والبناء، والمسكن الجاهزة، والصيانة والإضافة، وقد لاقى هذه المبادرة تقديراً كبيراً من ذوي الشهداء، الذين ثمنوا حرص القيادة الرشيدة على توفير أوجه الرعاية المختلفة لأسر الشهداء، والتي لم تنس تضحياتهم في مختلف المناسبات.

الوفاء للشهداء وتقدير تضحياتهم في سبيل إعلاء الوطن، كان العنوان لكثير من السياسات والاستراتيجيات التي اتخذتها القيادة الرشيدة في الآونة الأخيرة، ولعل أبرزها البرنامج الوطني الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بمناسبة اليوم الوطني الـ44 في الثاني من ديسمبر الماضي، وفاء للشهداء، والذي يتكون من عشر نقاط تشتمل على الأولوية القصوى لسعادة الإنسان الإماراتي، لعل أبرزها تعظيم الموارد المالية الاتحادية المخصصة لتحسين نوعية الحياة والحفاظ على نهج متوازن للاقتصاد الوطني، والتركيز على تطوير ممارسات تعمق الهوية الوطنية، والارتقاء بمفهوم المسؤولية المجتمعية وتكثيف الجهود لبناء إعلام وطني والاستثمار في شباب الوطن وتطوير التشريعات والسياسات والأولويات الوطنية لترسيخ استدامة الأمن في الدولة، والأمر السامي الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بأن يكون يوم 30 نوفمبر من كل عام يوماً للشهيد، ومبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بإنشاء نصب تذكاري للشهداء في مدينة أبوظبي، حيث يتولى مكتب شؤون أسر الشهداء بديوان ولي عهد أبوظبي مهمة الإشراف على تنفيذ النصب التذكاري ومتابعة الخطط والبرامج اللازمة بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية في الدولة لتشييد هذا المعلم الوطني بما يليق باعتزاز الإمارات وفخرها بتضحيات وعطاء أبنائها الشهداء. أما على المستوى الشعبي، فإن تضامن جميع أفراد المجتمع مع أسر الشهداء وذويهم يجسد بجلاء قوة التلاحم الوطني، ويؤكد المعدن الأصيل لأبناء هذا الشعب، وما يتسمون به من قيم العطاء والوفاء.

ستظل دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وشعباً، وفية لأبنائها الذين لبوا نداء الوطن، وحملوا رايته خفاقة عالية في ساحات الحق والواجب، مثمّنة تضحياتهم الغالية، لأنها تعتبرهم نماذج ناصعة لقيم التضحية والفداء والانتماء، ويمثلون القدوة لشبابنا في كل مواقع العمل الوطني، من أجل أن تستمر ملحمة البناء والتنمية، وهذا أمر يدعو إلى الثقة والتفاؤل، ويؤكد أن الإمارات، كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، في كلمته بمناسبة اليوم الوطني الـ44، ستظل قوية منيعة بولاء أبنائها لها والتفافهم حول قيادتها.

الوسطية والتسامح لدحر التطرف والإرهاب

في إطار الحرب الشاملة ضد التطرف والإرهاب، تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية العمل على تعزيز قيم الوسطية والتسامح والتعايش، باعتبارها ضرورة ليس للتصدي لنزعات التشدد التي تتبناها بعض الجماعات والقوى المتطرفة فقط، وإنما لأنها تمثل ركيزة نحو بناء مجتمع مستقر ومتماسك وعصري وقادر على تحقيق التقدم والرفاهية لأبنائه أيضاً. وهذا ما عبّرت عنه بوضوح معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، وزيرة الدولة للتسامح، لدى زيارتها، مؤخراً، الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، حيث أكدت «أن منهجية الوسطية والاعتدال والتسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة هي البوابة الرئيسية لبناء الأوطان وازدهارها، ومواجهة التطرف الذي آذى العالم المعاصر بكل دوله ومجتمعاته، وبمقدار تمكّن هذه المنهجية في المجتمع وتمكينها سينتصر العدل والاعتدال والتسامح، ويندحر التطرف والإرهاب».

لقد أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة على عاتقها العمل على نشر قيم التسامح والوسطية والاعتدال في الداخل والخارج، من خلال مبادرات وجهود عدة حظيت بإشادة دول المنطقة والعالم أجمع، ففي إطار مواجهة الدعاية المغرضة لتنظيم «داعش» في وسائل التواصل الاجتماعي، أنشأت الإمارات وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015 مركز «صواب»، الذي يعمل على تسخير وسائل الاتصال والإعلام الاجتماعي على شبكة الإنترنت من أجل تصويب الأفكار الخاطئة ووضعها في منظورها الصحيح، وإتاحة مجال أوسع لإسماع الأصوات المعتدلة التي غالباً ما تضيع وسط ضجيج الأفكار المغلوطة التي يروجها أصحاب الفكر المتطرف. ومن المبادرات المهمة الأخرى، «مجلس حكماء المسلمين» الذي تم إطلاقه من أبوظبي في يوليو 2014، وهو أول هيئة دولية مستقلة تهدف إلى تعزيز السلم في العالم الإسلامي، ويضم كوكبة من علماء المسلمين المتسمين بالحكمة، ليسهموا في إطفاء حرائق الأمة قولاً وفعلاً، ومواجهة أصحاب الأيديولوجيات المتطرفة التي تعصف بالعالم الإسلامي منذ عقود، وتقف وراء إشعال الصراع الطائفي وتساعد الإرهاب والتحريض على العنف، وتفاقم الاستقطاب في العالم الإسلامي، فضلاً عن المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف «هداية»، الذي تم افتتاحه في ديسمبر 2012، وهو المركز الذي يهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة للحوار وتبادل الرأي وتنسيق الجهود مع المؤسسات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل بناء القدرات وتقديم برامج لمكافحة التطرف العنيف.

ولا شك في أن «الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف» من خلال الجهود التي تقوم بها والمهام التي تضطلع بتنفيذها، إنما تسهم بشكل أساسي وجوهري في ترسيخ قيم الوسطية والتسامح والاعتدال التي تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، على التوعية بها في إطار دورها الرائد في التصدي لنزعات التطرف والتعصب والإرهاب والفتن الدينية والطائفية التي تهدد أمن المجتمعات العربية والإسلامية واستقرارها. كما لا يخفى على أحد طبيعة الدور الذي تقوم به الهيئة في تجديد الخطاب الديني، والعودة إلى الصورة السليمة للدين الإسلامي الحنيف وإعمال مبادئه وقيمه الإيجابية، من خلال خطب الجمعة من كل أسبوع، التي تعبر عن الصورة الصحيحة للدين الإسلامي، وتدحض كل ما ينسب إليه من أشكال مغلوطة، سواء كانت فتاوى أو أفكار مشوهة، وإعادة تأكيد ثوابت الخطاب الإسلامي الصحيح الذي يبتعد عن الغلو والتطرف.

حينما أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، في كلمته بمناسبة اليوم الوطني الـ 44، أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت ولا تزال داعية سلام ورمزاً للتنمية والتسامح بين الشعوب والثقافات والحضارات، فإنّ سموه كان يعبر عن واقع حقيقي يللمسه جميع من يعيش على هذه الأرض الطيبة، من جنسيات عديدة، وتقدره دول العالم التي ترى في الإمارات ملتقى للتعايش بين الثقافات والديانات المختلفة.

تهديد غربي لإيران بسبب تجربة الصواريخ الباليستية

يوماً بعد يوم يزداد قلق العالم من السياسات الاستفزازية التي تقوم بها إيران لتهديد الأمن الإقليمي والعالمي، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين إلى التوجه بخطاب مشترك إلى الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه قيام إيران بتحدي قرارات الأمم المتحدة بإطلاقها صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، فهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات جديدة عليها؟



والدعاية بما يوحي أن إيران تعارض المحادثات، بل يجب الدخول في الحوار مع الاحتفاظ بقوة تُمكن من المناورة. حديث المرشد الأعلى الذي وصف بأنه الأكثر مرونة خلال الفترة الأخيرة، جاء بعد أيام من التصعيد ضد مواقف وتصريحات لبعض الشخصيات السياسية التي عبرت عن رغبتها في تغليب لغة الحوار مع الغرب بدلاً من التصعيد والتمسك بلغة الاستفزاز، خاصة الرئيس حسن روحاني ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام علي أكبر هاشمي رفسنجاني.

المتابعون لتطورات الأحداث في الشرق الأوسط لا يستبعدون أن يكون للتقارب الأمريكي-الروسي بشأن الأزمة السورية تأثير في موقف إيران التي باتت تجد نفسها وحيدة في حلبة الصراع السوري، من دون أن يكون لها دور فاعل في مسار المفاوضات السورية الجارية، في الوقت الذي يتعاضم فيه دور دول الخليج العربية في توجيه مسار الصراع لصالحها في بعض جبهات المواجهة مع عملاء إيران. يضاف إلى ذلك أن تعويل إيران على الموقفين الروسي والصيني الداعمين لها ليس محسوماً دائماً، لكونه يخضع دائماً للعبة المصالح، وبالتالي فإنه بات على إيران أن تلعب دوراً كبيراً للعودة إلى الأسرة الدولية من خلال تخليها عن نهج العداة المستمر للغرب ودول الجوار وأن تركز على تحفيز عوامل النمو لمواجهة الأزمة المعيشية التي يعانيها الشعب الإيراني.

لم تمض عدة أشهر على توقيع الاتفاق النووي التاريخي مع إيران حتى عادت هذه الأخيرة إلى أساليب الاستفزاز والتصعيد الأمني من خلال إطلاق تجارب الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية، وقد شكلت التجارب المتكررة التي قامت بها إيران خلال الأشهر الأخيرة دافعاً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين لإرسال خطاب مشترك إلى الأمم المتحدة يشير إلى تحدي إيران لقرار مجلس الأمن من خلال إطلاقها صواريخ قادرة على حمل أسلحة نووية وإجراء تجارب صواريخ باليستية، وهو ما يعتبر حسب الدول والقانون الدولي خرقاً واضحاً للاتفاق النووي التاريخي الموقع معها يوليو الماضي، ويتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم 2231.

الخطاب الذي بعثته كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا أشار إلى أن الصواريخ المستخدمة في عمليات الإطلاق الأخيرة «قادرة بشكل أساسي على حمل أسلحة نووية»، ما يشكل تهديداً للأمن، وحث الخطاب مجلس الأمن الدولي على القيام برد مناسب على إخفاق إيران في الوفاء بتعهداتها التي قطعها على نفسها خلال توقيع الاتفاق النووي.

وإزاء التصعيد الغربي ضد إيران، يسعى قادة هذه الأخيرة إلى تقديم مبررات تتحدث عن حقهم في امتلاك قوة دفاعية لتعزيز موقفهم التفاوضي وحماية أنفسهم، ملمحين إلى قبول مبدأ التفاوض، وهو تراجع في حدة المواقف فسره بعض المراقبين بالضغط الغربية ووجود مخاوف لدى إيران من تداعيات ذلك على اقتصاد إيران الذي مازال يترنح تحت وطأة العقوبات التي استمرت أكثر من عشر سنوات، ولهذا تحدث المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، علي خامنئي، مؤخراً قائلاً إنه يجب على إيران أن تستخدم جميع الأدوات، مؤكداً أنه لا يعارض المحادثات السياسية على مستوى القضايا العالمية، مشيراً إلى أن العصر هو عصر الصواريخ والحوار في الوقت نفسه.

ثم أضاف في السياق نفسه أنه لا ينبغي ممارسة الإعلام

ماذا وراء استهداف «القاعدة» لشركات النفط والغاز الأجنبية في الجزائر؟

إعلان بعض شركات النفط والغاز الأوروبية مؤخراً سحب موظفيها من الجزائر، لا ينفصل عن تنامي خطر الجماعات الجهادية المتطرفة، خاصة بعد أن تبني تنظيم «القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» في شهر مارس الماضي إطلاق الصواريخ التي استهدفت محطة الغاز الجزائرية.

مصالح غير مباشرة للغرب. ولعل هذا يفسر استهداف «القاعدة» للمنشآت النفطية في العديد من الدول في الآونة الأخيرة، وخاصة أنابيب النفط كما هو الحال في العراق واليمن.

• رغبة التنظيم في إنهاك الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل رئيسي على النفط، حيث تشير التقارير إلى أن إيرادات النفط تستحوذ على 60% من الميزانية العامة للجزائر، ويحتل 97% من الصادرات العامة للدولة، التي تصدر 27 مليار دولار سنوياً، وتنتج الجزائر 1.7 مليون برميل يومياً. كما تحتل الجزائر المرتبة السابعة عشر بين دول العالم المصدرة للنفط والمرتبة التاسعة في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في عام 2014. وربما هذا يفسر تركيز تنظيم «القاعدة» في هجماته على المنشآت النفطية في الجزائر، ففي يناير 2013 تعرضت منطقة تكتنورين في إين أميناس (جنوب)، لهجوم إرهابي، حينما قام «كوماندوز» مسلح يضم 32 فرداً باعتقال مئات الرهائن من العاملين في هذا المجمع الخاص بإنتاج الغاز، وهو ما دفع القوات الخاصة الجزائرية إلى شن هجوم لتحرير الرهائن، أدى إلى مقتل 40 موظفاً من عشر جنسيات و29 من بين المهاجمين.

• أن العمليات الإرهابية التي تستهدف شركات نفط أجنبية تأتي ضمن الاستراتيجية الإعلامية التي يتبناها تنظيم «القاعدة» والتنظيمات الإرهابية عموماً، والتي تدرك أن مثل هذه العمليات ستحظى بتغطية إعلامية واسعة على الصعيد الدولي، ولهذا فإن اختيار شركتي (بريتيش بيتروليوم وستات أويل)، لتكون هدف العملية الإرهابية الأخيرة للتنظيم، التي أحبطها الجيش الجزائري، كان مقصوداً بعناية، بالنظر إلى ما صاحبها من اهتمام ومتابعة في العديد من وسائل الإعلام العالمية، أعادت «القاعدة» إلى المشهد الإعلامي الذي تسيطر عليه «داعش» مرة أخرى، حيث أرادت «القاعدة» التأكيد أنها لا تزال موجودة وقادرة على الفعل والحركة والانتشار.



على الرغم من أن الجزائر أكدت مؤخراً أن مؤسساتها النفطية مؤمنة بشكل كبير في مواجهة أية تهديدات محتملة، فإن هذا لم يمنع مخاوف الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز هناك، وخاصة بعد إعلان تنظيم «القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» مسؤوليته عن هجوم بالقذائف الصاروخية على محطات البترول والغاز في منطقة خريشة في ولاية غرداية في جنوب البلاد في شهر مارس الماضي. وكان الجيش الجزائري قد أحبط هجوماً مسلحاً بقذائف صاروخية تقليدية الصنع استهدف قاعدة نفطية تعمل فيها شركة «سوناطراك» الحكومية وشركة «بي بي» البريطانية وشركة «ستات أويل» النرويجية، وهو ما دفع بالشركتين الأخيرتين إلى اتخاذ إجراءات احترازية تحسباً لوقوع هجمات مماثلة، سواء في ما يتعلق بنقل موظفين من قاعدة خريشة في المنيع وفي محطات أخرى، أو ما يتعلق بتخفيض العمال في المنشأة الغازية في عين صالح.

هذه التطورات تثير العديد من التساؤلات: لماذا يستهدف تنظيم «القاعدة»، وغيره من التنظيمات الجهادية المنشآت النفطية، وخاصة الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر؟ وهل هناك بالفعل خطر حقيقي يستدعي اتخاذ الشركات الأجنبية سحب موظفيها أو تقليص استثماراتها هناك؟ وما هي التداعيات المحتملة لذلك على الاقتصاد الجزائري؟

الواقع أن استهداف تنظيم «القاعدة» لمنشآت النفط الجزائرية، الوطنية والأجنبية، يمكن فهمه انطلاقاً من العوامل والاعتبارات الآتية:

• أصبح «الجهاد الاقتصادي» أحد الأبعاد الرئيسية في الاستراتيجية التي يتبناها تنظيم «القاعدة» منذ سنوات، فلم يعد التنظيم يركز في عملياته على الأهداف التقليدية، والمتمثلة في السفارات والقنصليات الغربية، واختطاف السائحين الأجانب، وإنما اتجه إلى استهداف المنشآت الاقتصادية وخاصة النفطية، باعتبارها تمثل

حملة بوتين في سوريا زادت مبيعات الأسلحة الروسية

أوضح مراسل صحيفة «الجارديان» في موسكو، أليك لوهن، في مقاله في الصحيفة أن من المتوقع زيادة مبيعات الأسلحة الروسية بقيمة 6-7 مليارات دولار بفضل «تأثير التسويق» للحملة الجوية الروسية في سوريا. وذكر محللون ووسائل إعلام أن مظاهر القوة العسكرية الروسية خلال حملة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجوية في سوريا قد زادت المبيعات الجديدة للسلاح الروسي بمليارات الدولارات.

سيرجي سميرنوف، مدير مصنع «نوفوسيبيرسك» الذي ينتج طائرات سوخوي، أن الجزائر أرسلت «طلب شراء طائرات «سو - 32»، وهي نسخة التصدير للمقاتلة «سو - 34» التي شاركت في العمليات الجوية في سوريا.

وقال سميرنوف (الآن، وبعد مرور ثماني سنوات، وعقب

مشاركة طائرتنا في سماء سوريا وهي تقصف أهدافاً تابعة لتنظيم «داعش» جددت الجزائر رغبتها بالعودة إلى المباحثات بشأن شراء طائرات «سو - 32»). ووفقاً لصحيفة «كوميرسانت»، فقد طلبت الجزائر شراء 12 طائرة «سو - 32» في صفقة تتراوح قيمتها ما بين 500 -



600 مليون دولار وتسلمت كذلك طائرات «سو - 45» من أجل الاختبارات. وذكرت وكالة «إنترفاكس» هذا الشهر أن الجزائر وقعت عقداً لشراء 40 طائرة مروحية طراز «إم آي - 28» إن نايت هنتر» الهجومية الجديدة التي قامت روسيا بنشرها في سوريا. وفي هذا الشهر كذلك قال وزير الدفاع الإندونيسي، رياميزارد ريكودو، إن بلاده ستشتري 10 طائرات «سو - 35» لتحل محل المقاتلة الأمريكية «إف - 5» تايجرز». وقد أصبحت الصين أول مشترٍ أجنبي لمقاتلة «سو - 35» بعد أن وقعت عقداً لشراء 24 طائرة في نوفمبر الماضي، إلا أن تلك الصفقة التي تصل قيمتها إلى 2 مليار دولار ما زالت بحاجة إلى التصديق عليها من قبل الجانبين. وذكرت مجلة «جينز» أن مسؤولين روسيين وباكستانيين أجروا في سبتمبر الماضي مباحثات حول بيع طائرات «سو - 35» برغم أن المحللين قالوا إن هذه الصفقة لا تزال موضع شك. وقالت باكستان العام الماضي إنها ستقوم بشراء أربع مروحيات هجومية روسية من طراز «إم آي - 35».

وقال المحلل العسكري، ألكسندر جولتس، «على الرغم من أن حملة سوريا من شأنها أن تساعد في مبيعات الطائرات الروسية فإن التكلفة هي العامل الأكبر. كما أن الحكومات تسعى لتجديد سلاحها الجوي وتعرض روسيا هذه الطائرات بسعر أكثر تواضعاً بكثير مما يعرضه الأمريكيون».

وقد كشف اجتماع وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، مع الرئيس الروسي في موسكو مؤخراً عن أن روسيا أجبرت الغرب على وضع مصالحه السياسية في الاعتبار. ولكن صادراتها من الأسلحة، التي بلغت بمجموعها 15 مليار دولار في عام 2015، كانت أقل من مبيعات الأسلحة الأمريكية.

ونقلت صحيفة «كوميرسانت» الروسية يوم الإثنين الماضي عن مصادر في الحكومة الروسية ومصادر عسكرية أن الحملة الجوية في سوريا أدت إلى توقيع عقود عسكرية بقيمة تتراوح ما بين 6 - 7 مليارات من الدولارات، حيث أعربت كل من الجزائر وإندونيسيا وفيتنام وباكستان التي دأبت منذ فترة طويلة على شراء الطائرات العسكرية من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، عن نيتها شراء مقاتلات «سوخوي» وقاذفات القنابل الروسية الأخرى.

وقد بلغت تكاليف الحملة الجوية الروسية التي أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أنها من أجل دعم قوات الرئيس السوري بشار الأسد، والتي بدأت في سبتمبر وتقلصت عقب سحب معظم القوات الروسية منتصف مارس، نحو نصف مليار دولار إلا أن محللين رجحوا أن التكلفة أعلى مرتين أو ثلاث مرات. وقال رسلان بوخوف، مدير «مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات» إن تأثير العملية في سوريا في مبيعات الأسلحة الروسية كان «إيجابياً للغاية» حيث أظهرت موسكو بما تمتلكه من أسلحة فعالة أن لديها القدرة على تحدي النفوذ الغربي. وأضاف أن «روسيا أثبتت في الأساس أن لديها إرادة سياسية وشجاعة؛ لأن الناس عادة لا يشترون أسلحة من الخاسرين».

وقد وضع إطلاق روسيا صواريخ كروز نوع «كالبير» من بحر قزوين على أهداف في سوريا وقطع مسافة ألف ميل روسيا ضمن نادي النخبة من الدول ذات القدرات الصاروخية، كما نشرت موسكو أفضل وأعلى منظومة صواريخ وهي صواريخ «إس - 400» للدفاع الجوي والطائرة المقاتلة «سو - 35 فلانكر». وفي ديسمبر نقلت صحيفة «فيدوموستي» عن

الإمارات تتصدر المنطقة في مؤشر «التنافسية الصناعية»

ويُعدُّ مؤشر «التنافسية الصناعية» 2016» الدراسة الثالثة التي تجربها «ديلويت» بعد دراستين سابقتين عامي 2010 و2013 بالشراكة مع مؤسسات عالمية عدة. وتساعد هذه الدراسة البحثية في مساعدة الرؤساء التنفيذيين في قطاع التصنيع وصانعي السياسة على تقويم دوافع النمو ومحركاته اللازمة للشركات، ومستوى تنافسية الدول، فضلاً عن تحديد الدول التي يتوقع أن تقدم أفضل البيئات التصنيعية التنافسية في نهاية العقد.



حلَّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بمنطقة الشرق الأوسط، والمركز الثلاثين عالمياً في مؤشر «التنافسية الصناعية» 2016»، الذي أصدرته «ديلويت»، متفوقةً بذلك على أيرلندا وروسيا والبرتغال بمعدل 45.4 درجة. وحلَّت المملكة العربية السعودية ثانياً، ومصر في المركز الثالث عربياً. وفي المؤشر حلَّت الصين في المركز الأول عالمياً، والولايات المتحدة الأمريكية ثانياً، وألمانيا ثالثة، واليابان في المركز الرابع، وكوريا الجنوبية في المركز الخامس.

21% انخفاضاً في احتياطات النفط والغاز في المكسيك عام 2015

قالت الهيئة المنظمة لقطاع الطاقة في المكسيك إن احتياطات النفط والغاز المؤكدة في البلاد هبطت بنسبة 21.3% في عام 2015 مع تقليص شركة «بيميكس» النفطية، التي تديرها الدولة، مشروعاتها الاستثمارية بسبب هبوط حاد في أسعار الخام. وقالت اللجنة الوطنية للنفط والغاز إن الاحتياطات المؤكدة بلغت 10.242 مليار برميل من المكافئ النفطي في نهاية عام 2015 منخفضة من مستوى بلغ نحو 13 مليار برميل في نهاية عام 2014. والتقدير الجديد للاحتياطات المؤكدة -الذي جرى تحديده في أول يناير 2016 - يشمل حقول النفط والغاز التي من المعتقد أنه توجد فرصة بنسبة 90% لاستخراج الخام منها باستخدام التكنولوجيا الحالية. ووفقاً لبيانات اللجنة؛ فإن احتياطات النفط المؤكدة هبطت 21.3% إلى 7.6 مليار برميل في حين انخفضت احتياطات الغاز 17.3% إلى 12.7 مليار قدم مكعبة. وفي حين أن «بيميكس» لا تزال المنتج الوحيد للنفط والغاز في المكسيك، فإن قانوناً لإصلاح قطاع الطاقة، وُضعت اللمسات الأخيرة عليه في عام 2014، أنهى الاحتكار الذي احتفظت به الشركة لنحو 80 عاماً، ومن المتوقع أن تدخل شركات خاصة إلى السوق في عمليات الاستكشاف والاستخراج في الأعوام المقبلة.

تريليونا دولار لصندوق سيادي سعودي



كشف الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع السعودي، عن أن لدى المملكة العربية السعودية خططاً اقتصادية عملاقة لما بعد عصر النفط بتمويلات تصل قيمتها إلى تريليوني دولار أمريكي؛ وهو ما يعني أن الاقتصاد السعودي سوف يواصل التقليل من الاعتماد على إنتاج النفط خلال السنوات المقبلة؛ ما يجعل المملكة في منأى عن أي أزمات قد تنتج عن انهيار النفط أو ظهور بدائل طاقة له في العالم. وبحسب التصريحات التي نقلتها وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن الأمير محمد بن سلمان؛ فإن المملكة أصبحت جاهزة الآن لأقول نجم النفط، وانتهاء عصره؛ وذلك بفضل امتلاكها أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم، وتخصيصها مبالغ ضخمة لمشروعات ستستفيد منها الأجيال القادمة في عصر ما بعد النفط. وكشف الأمير محمد بن سلمان عن أن الصندوق السيادي العملاق سيضم بيع ما يصل إلى 5% من أسهم شركة النفط السعودية «أرامكو». وقال: «الطرح العام الأولي لأرامكو، وتحويل أسهمها إلى صندوق للاستثمارات العامة، سيجعلان الاستثمارات من الناحية الفنية مصدراً لإيرادات الحكومة السعودية وليس النفط»، وأضاف أن طرح الأسهم قد يجري العام المقبل. وحسم محمد بن سلمان الجدل الذي تشهده سوق النفط العالمية، واحتمالات أن تتدخل المملكة بشكل منفرد وتعُدل سياساتها الإنتاجية، حيث قال في المقابلة مع «بلومبيرج» إن «السعودية لن توافق على تثبيت إنتاج النفط الخام إلا إذا فعلت ذلك إيران وكبار المنتجين الآخرين».



البيان الختامي للندوة المغلقة:

«تحالف عاصفة الفكر 2: التحالف الإسلامي ضد الإرهاب: آفاق ومستقبل»

وأن خطر هذا المشروع على المنطقة في الوقت الراهن قد تجاوز مرحلة التنظير إلى مرحلة التنفيذ، التي يُستدل بها من خلال دعم إيران الصريح والواضح للكثير من الحركات المتطرفة كـ«حزب الله» الإرهابي وغيره، داخل الدول العربية وخارجها، مادياً ومعنوياً.

- أن إيران وإسرائيل هما من الدول الراعية للإرهاب إقليمياً، وأن «حزب الله» الإرهابي في لبنان والبحرين وسوريا، و«الحشد الشعبي» في العراق، والحوثيين في اليمن، وتنظيمي «القاعدة»، و«داعش» هم من صنعهما وأدواتهما للتوغل في الدول العربية.
- تأييد كل الجهود العسكرية المشتركة التي تنضوي تحت راية عمليات «عاصفة الحزم» و«التحالف الإسلامي ضد الإرهاب» التي تسعى نحو المحافظة على المصالح العربية وإعادة التوازن الأمني القومي العربي والاستقرار الاستراتيجي في المنطقة، ومواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالدول العربية، والحفاظ على وحدتها الترابية ضد الحركات الانفصالية المدعومة من الدول الراعية للإرهاب.
- أن تتم الاستفادة من خبرات التحالفات والتكتلات العالمية والاتحادات العسكرية والفيدرالية الدولية؛ لبناء مشروع عربي وإسلامي وإفريقي استراتيجي شامل ومشترك.
- أن يتم إسناد كل تلك الجهود العربية الأمنية والعسكرية

في ختام جلسات الندوة المغلقة بعنوان «تحالف عاصفة الفكر 2: التحالف الإسلامي ضد الإرهاب: آفاق ومستقبل»، التي استضافها مركز عيسى الثقافي في دورتها الثانية بمملكة البحرين، بمشاركة عدد من مراكز الدراسات والبحوث العلمية وقادة الرأي والمختصين من مختلف الدول العربية، يؤكد المشاركون ما يأتي:

- ضرورة تفعيل الدور الحقيقي والاستراتيجي لمراكز الدراسات والبحوث، واعتماد مخرجاتها العلمية وإنجازاتها الفكرية في عمليات صنع واتخاذ القرارات الاستراتيجية للدول العربية.
- أن الإرهاب لا دين له ولا مذهب ولا ملة ولا حدود، وهو نتاج فكر أيديولوجي متطرف أخذ في التوسع، ومتجسد في مظاهر العنف الفكري والمسلح، وهو مدعوم من قبل دول وأنظمة إقليمية ودول أجنبية، ولذلك تجب مواجهته والتصدي له فكرياً واجتماعياً وتربوياً.
- أن تعزيز التعاون العربي بات مطلباً ملحاً لتأطير الجهود الأمنية والاستراتيجية في مواجهة موجة التطرف الأيديولوجي والطائفي المتعدد الأقطاب والانتماءات، الذي يهدف إلى تدمير مفهوم الدولة الوطنية، وسلخ ولاءات الشعوب العربية لأوطانها.
- أن إيران تتبنى مشروعاً توسعياً يعكس حلماً لفرض الهيمنة الإيرانية-الفارسية على منطقة الخليج العربي والعالم العربي،

من خلال تبني مشروعات شعبية مشتركة، تركز على تنظيم المؤتمرات والندوات والفعاليات والأنشطة الثقافية والفكرية الاجتماعية والتوعوية، وتقديم الدعم التنموي الاقتصادي للمشاريع الإنسانية والتنموية.

سابعاً: تفعيل دور «تحالف عاصفة الفكر» عالمياً وتعزيز مبادراته العلمية، من خلال توسيع آفاق التعاون مع مختلف المؤسسات والمعاهد والمراكز البحثية والأكاديمية في مختلف دول العالم، خصوصاً المعنية بشؤون منطقة الشرق الأوسط، وعمل المناظرات والندوات والجلسات العلمية لمناقشة الموضوعات المشتركة.

ثامناً: تعزيز قيم المواطنة وترسيخ مفاهيم الولاء للوطن والتسامح والتعايش الإنساني، في إطار الدولة الوطنية كمبدأ، وذلك من خلال فتح قنوات التواصل مع المعنيين في صياغة المناهج التعليمية والتربوية والمقررات الدراسية، وإثرائها اجتماعياً وثقافياً وتاريخياً، لبناء أسس فكرية جذرية تحصن الأجيال القادمة.

تاسعاً: إعداد تقرير خاص حول الجلسة، ويرفع إلى القيادات السياسية ومتخذي القرارات على المستويات العليا استراتيجياً.

عاشراً: الموافقة على اقتراح وفد المملكة المغربية الشقيقة باستضافة الدورة الثالثة من ندوة «عاصفة الفكر» في سبتمبر 2016.

حادي عشر: توجيه الشكر والتقدير إلى القيادة الحكيمة في مملكة البحرين، تحت لواء صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة -حفظه الله ورعاه- وإلى مركز عيسى الثقافي لاستضافته هذه الدورة، وعلى الجهد الكبير وحسن الإشراف والتنظيم لجلسات هذه الندوة التي تميزت بمناخ علمي وودي في غاية الأخوة والمحبة والمصادقية والشفافية.

شارك في ندوة «تحالف عاصفة الفكر 2: التحالف الإسلامي ضد الإرهاب: آفاق ومستقبل»، التي استضافها مركز عيسى الثقافي في دورتها الثانية بمملكة البحرين، مفكرون ومراكز دراسات وبحوث من الدول الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية.

المشتركة إسناداً فكرياً، وتعزيزها ثقافياً وإعلامياً واجتماعياً واقتصادياً؛ لتشكيل الوعي الشعبي وبناء قاعدة مجتمعية من القبول والتأييد.

وعليه يوصي المشاركون بالآتي:

أولاً: وضع مخرجات المشاركين في الندوة تحت تصرف الجهات السيادية داخل الدول العربية وعبر الجهات المعنية في جامعة الدول العربية، فضلاً عن «المركز الفكري» و«المركز الإعلامي» للتحالف الإسلامي ضد الإرهاب، الذي أعلن في بيان الرياض، يوم الأحد الموافق 27 مارس 2016، والتواصل مع المعنيين لبحث آليات التعاون المشترك.

ثانياً: دعوة دول التحالف الإسلامي ضد الإرهاب إلى رفع جرائم وانتهاكات إيران الإرهابية إلى مجلس الأمن الدولي؛ لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، بما في ذلك احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، والاضطهاد القومي الذي يلاقيه الشعب العربي في الأحواز.

ثالثاً: الدعوة إلى تحويل مبادرات التحالف الإسلامي ضد الإرهاب إلى تكتل استراتيجي شمولي لضمان الاستمرارية المستقبلية، وذلك من خلال تأكيد أهمية تنفيذ الآتي:

- تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والإعلامية على مستوى شعوب التكتل.
- تعميق التعاون الأمني والعسكري.
- التعاون في التصنيع العسكري المشترك.
- إيجاد سوق مشتركة لتنمية العلاقات الاقتصادية.
- إيماناً بحقوق الإنسان، يجب التصدي للمنظمات والكيانات الإرهابية المنتشرة في أرجاء بعض الدول العربية والإسلامية وإضعاف مقدراتها.

رابعاً: تركيز الجهود البحثية والعلمية المشتركة للمراكز الأعضاء وإعادة توجيهها، من خلال إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة ومتخصصة لاستشراف مستقبل المنطقة ودراسة تأثير العلاقات الدولية مع المحيط، وخصوصاً مع إيران.

خامساً: تفعيل دور جامعة الدول العربية وتوجهاتها للعمل العربي المشترك بما يحقق الأمن والاستقرار للدول الأعضاء لحماية الأمن القومي العربي.

سادساً: التأسيس الفكري المعتدل للمجتمعات، وتعريف الإرهاب تعريفاً دقيقاً، ونشر الصورة الأصيلة للإسلام المتسامح، خصوصاً للشعوب المنخرطة في نطاقات عمليات «عاصفة الحزم»، و«التحالف الإسلامي ضد الإرهاب».